

"كتابات في دولة القانون": رؤية بهيج طيارة إلى الدولة

جمع الوزير والنائب السابق الدكتور بهيج طيارة عشرات المقالات والمشاركات في كتاب بعنوان "كتابات في دولة القانون"، تشكل مرجعا لكل سياسي او باحث في حقل الدستور والقوانين. تسلط سطوره الضوء على جملة من المشكلات التي لا تغيب عن يوميات السياسيين والمواطنين



الوزير والنائب السابق الدكتور بهيج طيارة.

انسانا طيبا محبا، يفرح لفرحك ويتألم معك". في مقدمة الكتاب: "العبرة ان يخضع الجميع في دولة القانون حكاما ومواطنين، في اعمالهم وتصرفاتهم، الى قواعد معينة ومعلومة منصوص عليها في القانون: قواعد تتصف بأنها تراعي حقوق الانسان وتحترمها. من هنا ضرورة ان تكون النصوص القانونية في دولة القانون واضحة ومتوافقة مع الدستور، وضرورة ان يكون ثمة مرجع، مستقل وموثوق به، لمراقبة اي تجاوز يرتكبه المشتري في هذا المجال ووضع حد له".

■ ما الهدف من كتابك في هذا الوقت يضم مجموعة من المقالات التي كتبتها؟ هل

يصلح لهذه المرحلة التي يعيشها البلد؟ وهل يشكل المضمون علاجا دائما لهذا النوع من المشكلات؟
□ تعاطيت الشأن العام منذ اكثر من ثلاثين سنة، شغلت خلالها منصب وزير العدل لسنوات طويلة في حكومات الرئيس رفيق الحريري، كما مارست العمل النيابي منذ عام 2005 الى عام 2009، هذا مع الاشارة الى ان موضوع اطروحتي في دكتوراه الحقوق كان "القوى السياسية الحالية في لبنان". كتابي هو نتيجة الخبرة التي تكونت لدي في نتيجة هذه التجارب، سواء بالنسبة الى الدستور ام السياسة ام القانون. وقد تسنى لي خلال هذه السنوات معايشة شخصيات لبنانية كان لها الاثر الكبير على مسار حياتي، وتركت بصماتها على الحياة السياسية اللبنانية. رأيت

من المناسب ان اشرك القارئ في التجارب التي مرت فيها وان احديثه عن شخصيات عايشتها كالرئيس رفيق الحريري والوزير فؤاد بطرس واستاذي الشاعر فؤاد سليمان. المشاكل التي يعانيها لبنان لا تزال هي هي. لذلك فإن ما يقترحه الكتاب من حلول ممكنة لها يصلح، في رأيي، في المرحلة الحاضرة التي يعيشها لبنان .

■ يتناول الكتاب مسائل في القانون والدستور والادارة. ماذا قصدت من الرسائل التي اطلقتها؟ وما هو السبيل للتخلص من الامور التي تعوق أو تعرقل الوصول الى دولة القانون؟

□ الكتاب يتناول المواضيع بالتدرج من الدستور الى السياسة الى القانون، وفي اعتقادي ان الطريقة الوحيدة لحل كل هذه المشاكل يتم من طريق العودة الى دولة القانون. من هنا عنوان هذا الكتاب: كتابات في دولة القانون. المقصود بدولة القانون هي الدولة التي، من جهة، ينظم القانون فيها عمل السلطات على اساس الفصل في ما بينها وتعاونها: سلطة تشريع هي مجلس النواب المنتخب وسلطة تنفيذ هي الحكومة المنبثقة من هذا المجلس وسلطة تفصل في النزاعات هي القضاء. ومن جهة أخرى، دولة القانون هي الدولة التي يخضع الجميع فيها، حكاما ومواطنين، الى قواعد معينة ينص عليها القانون، قواعد تراعي حقوق الانسان الاساسية وتحترمها. دولة القانون في هذا المفهوم تبقى هدفا بعيدا تسعى الدول التي تنتسب اليه للاقتراب منه.

■ ما هو الخلل الذي يشكو منه لبنان؟
□ لبنان يشكو من وجود اكثر من خلل في هذا المفهوم لدولة القانون. ثمة هيمنة لبعض السلطات الثلاث على الاخرى، فضلا عن المحاصصة والمحسوبيات وهي معروفة ولا تحتاج الى التوسع فيها. القصد من الكتاب الدعوة الى تجاوز مظاهر هذا الخلل من اجل الاقتراب اكثر فاكثر من دولة القانون. الصعوبات والعقبات التي تعترض بلوغ هذا الهدف ينبغي ان

لا تكون مدعاة لليأس او الاحباط، بل بالعكس يجب ان تشكل حافزا لمزيد من الجهد والتضحيات.

■ هل لا تزال ثمة امكانية لتثبيت الثقة في القضاء؟

□ بما ان القضاء المستقل والموثوق به هو ركن اساسي من اركان دولة القانون، فإن اصلاحه



غلاف الكتاب.

يشكل شرطا من شروط قيام دولة القانون. لذلك فإن الكتاب يخصص فصلا كاملا لهذا الموضوع تحت عنوان "اصلاح القضاء في لبنان مهمة صعبة لكن غير مستحيلة". العنوان في ذاته يفتح فسحة امل ويدعو الى عدم الاستسلام في حال تحقق شروط نجاح مهمة اصلاح. هذا الفصل يعرض بإسهاب واقع الحال ويقترح في الوقت ذاته حلولاً للمشاكل التي نعيشها ويمكن الرجوع اليه منعا للتكرار.

■ هل انت راض على قانون الانتخاب الساري ام يحتاج الى اعادة النظر في توزيع الدوائر وادخال جملة من التعديلات والاصلاح؟

□ اهمية الانتخاب في دولة القانون لا تقل عن اهمية القضاء. ولئن جاز لي اختزل

مقومات دولة القانون بكلمتين، فاني اقول انها دولة ديموقراطية ترتكز على قاعدتين: سلطة مُنتخبة تُشرع وقضاء مستقل. من هنا ضرورة ان يعطي قانون الانتخاب المرشحين فرصا متكافئة ويمكن المواطن من التعبير عن رأيه بحرية بعيدا من المؤثرات الخارجية. القانون الحالي يشكو من عيب جوهري هو انه يلحظ الصوت التفضيلي الذي هو في رأيي طبعة منقحة عما يُعرف بـ"اللقاء الارثوذكسي"، بمعنى انه يدعو الناخب الى ان يختار المرشح من طائفته. هذا في حين ان المطلوب هو قانون يتجاوز الاعتبارات الطائفية. قانون يجمع ولا يفرق. لذلك يقتضي العودة الى ما نص عليه اتفاق الطائف من اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري. هذا بالإضافة الى ادخال التعديلات اللازمة على القانون واهمها تعزيز صلاحيات الهيئة المشرفة وتوسيعها على الانتخابات وتزويدها الجهاز الاداري اللازم بحيث تحل فعلا محل وزارة الداخلية والبلديات.

■ ما هي الاسباب التي تؤخر ولادة الحكومة؟
□ هذه ليست اول مرة يطول فيها تأليف الحكومة في لبنان وتبقى الحكومة المستقلة تصرف الاعمال بالمعنى الضيق، كما ينص الدستور. الرئيس المكلف تشكيل الحكومة قد يأخذ وقتا طويلا من دون ان يشكل الحكومة ومن دون ان يقدم على الاعتذار، ليس في الدستور مهلة معينة مفروضة على الرئيس المكلف تأليف الحكومة تحت طائلة اعتباره مستقिला. ما الحل اذا، علما ان تشكيل الحكومة يحتاج الى موافقة رئيس الجمهورية وتوقيعها؟ ثمة اعتبارات طائفية لا يمكن تجاهلها تحول دون تقييد الرئيس المكلف بمثل هذه المهلة. يمكن في رأيي ان يلحظ الدستور مهلة معقولة للتأليف على ان يعود الى الرئيس المكلف قطع هذه المهلة بتقديم تشكيلة حكومية مكتملة بالاسماء والحقائب ضمن المهلة المذكورة، سواء اقترنت هذه التشكيلة بموافقة رئيس الجمهورية ام لم تقترن.